

الأخ الأعرج يكشف استراتيجية الوزارة للنهوض بقطاعي الثقافة والإعلام

البرلمان/ صليحة بجراف

كشف الأخ محمد الأعرج وزير الثقافة والاتصال، الجمعة بالرباط، التوجهات الاستراتيجية التي اعتمدها الوزارة للنهوض بقطاعي الثقافة والإعلام وفق رؤية طموحة قادرة على مواكبة التحديات وتستجيب لانتظارات وتضطلع بدورها كرافعة للتنمية ومحفز لتعزيز المسار الديمقراطي .

وزير الثقافة والاتصال، الذي توقف في عرض أمام لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب حول تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارته برسم سنة 2018، عند حصيلة ومنجزات قطاعي الثقافة والاتصال التي تحققت خلال سنة 2017، قائلا: «إن هذه الفترة التي طبعها تأخير في تشكيل الحكومة وما ترتب عنه من تأخير في تقديم الميزانية، لكن رغم ذلك لم يحل دون تضافر الجهود لجميع لإعمال السرعة والاستدراك اللازمين».

مواجهة التحديات الهائلة التي يعرفها على أكثر من صعيد وبشكل دائم ومستمر، ويستفيد من الدعم اللازم لتحديث بنيته التحتية، بالشكل الذي يمكنه من الإضطلاع بدوره كرافعة للتنمية ومحفز لتعزيز المسار الديمقراطي، وتجلبا لغنى التنوع اللغوي والثقافي والفكري الموحد، في إطار ممارسة مهنية واعية ومسؤولة ومتشعبة بأخلاقيات المهنة، تعزز مصداقيتها في الداخل ومكانتها في الخارج».

وأضاف الوزير أن أول رهان هو حسن تنزيل التعديلات التي أدخلت على القوانين المؤطرة للاتصال السمعي البصري، والأهم من ذلك المدونة الجديدة للصحافة والنشر، ولا سيما قانون المجلس الوطني للصحافة، باعتباره أداة للتنظيم الذاتي للقطاع، والعمل على تحسين أداء وكالة المغرب العربي للأنباء، وتنويع وإغناء المشهد السمعي البصري المغربي، ودعم الإنتاج الإعلامي الوطني عن طريق تعزيز الدعم الموجه للصحافة الورقية والرقمية والتوجه نحو تعزيز الصحافة الجهوية لمواكبة ورش تنزيل الجهوية المتقدمة.



(ت. البوطهري)

برسم مشروع ميزانية 2018 بقيمة مليار و689 مليون و433 ألف درهم، قائلا: «إن مشروع ميزانية 2018 سيكون مناسبة حقيقية للإنكباب على تنزيل رؤية طموحة، تضع كإفق لها منح بلدنا إعلاما يحظى بأكبر قدر من الإستقلالية، ويتمتع بالمواكبة الضرورية في

وترسيخ آليات الحكامة عبر تثمين الموارد البشرية وتبني وسائل التكنولوجيا الحديثة في التدبير

قطاع الإتصال

كما أعلن الأخ الأعرج أن قطاع الإتصال، رصدت له اعتمادات

استراتيجية وزارته لتطوير المنظومة القانونية المؤطرة للسينما المغربية وبنيتها التحتية الموازية مع تقوية آليات حماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين، ومضاعفة الجهود المبذول في مجال الإتصال المؤسساتي خدمة لصورة المغرب وإشعاعه،

للتجهيزات الثقافية بالعالم القروي وتفعيل اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الجماعات الترابية لإحداث وتجهيز مؤسسات ثقافية، والشروع في تنفيذ العديد من العمليات المكونة لمخطط عمل القطاع لفترة 2017-2021. كما توقف الأخ الأعرج عند

القطاع الثقافي

وبخصوص ميزانية القطاع الثقافي برسم سنة 2018، كشف الأخ الأعرج، أن ميزانية قطاع الثقافة وصلت إلى حدود 736 مليون و868 ألف درهم مقابل 723 مليون و98 ألف درهم خلال سنة 2017، أي بزيادة بلغت 1.90 في المائة. قائلا: «إن الاعتمادات المخصصة للقطاع الثقافي لم تعرف إلا زيادة طفيفة مقارنة مع الميزانية السابقة، رغم أن البرامج والمشاريع والانتظارات ماضية في الاتساع».

وبعد أن ذكر الوزير بأن برنامج عمل قطاع الثقافة يأتي في سياق وطني مرتبط باستكمال تنفيذ مضمين الدستور وتطبيق البرنامج الحكومي، وفي ظرفية وطنية مرتبطة بالتصميم على معالجة الاختلالات واعتماد برامج ومشاريع واقعية ومدروسة وربط المسؤولية بالمحاسبة، أكد أن البرنامج القطاعي للثقافة يضع ضمن أولوياته استكمال إنجاز البرامج والمشاريع المدرجة ضمن الاتفاقيات الموقعة بين يدي جلالة الملك محمد السادس والشروع في تنفيذ برنامج وطني

الرهان هو حسن تنزيل التعديلات التي أدخلت على القوانين المؤطرة لقطاع الإتصال